

المحتويات

الصفحة

1	الفصل العاشر : أسواق العمل في الدول العربية
1	المقدمة
2	المؤشرات الرئيسية لمشاركة المرأة في سوق العمل
6	مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية
9	مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص
13	العوامل المؤثرة على مساهمة المرأة العربية في سوق العمل
17	الخاتمة

مشاركة المرأة العربية في سوق العمل

المقدمة

تكتسب مشاركة المرأة العربية في سوق العمل أهمية بالغة نظراً لكون المرأة تشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات العربية، إذ تمثل نحو 50 في المائة من السكان وحوالي 63 في المائة من الطلاب الجامعيين، ولكنها لا تشكل في المتوسط أكثر من 29 في المائة من اليد العاملة. ويدخل تشجيع مساهمة المرأة في سوق العمل ضمن نطاق مكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان عبر ما يوفره عمل المرأة من دعم لميزانية الأسرة التي تنتمي إليها، وخاصة الأسرة التي تعيلها المرأة. فعلى الرغم من تدني نسبة الأسر التي تعيلها المرأة في الدول العربية مقارنة بمناطق أخرى من العالم، إلا أنها تشهد ارتفاعاً ملحوظاً نظراً لأسباب عدة، أبرزها زيادة معدلات الطلاق وتأخر سن الزواج. فعلى سبيل المثال، تشكل نسبة الأسر التي تعيلها المرأة في المغرب حوالي 17 في المائة من مجموع الأسر، وتشكل في اليمن حوالي 14 في المائة، وفي كل من عمان ومصر تبلغ هذه النسبة حوالي 13 في المائة، وفي كل من تونس والجزائر حوالي 11 في المائة، في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة في الأردن حوالي 10 في المائة⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المرأة في العمل مقابل أجر تحد من حاجتها للاكتال على الآخرين لإعالتها، وتعزز ثققتها بنفسها وباستقلاليتها وبقدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

وقد أحرزت الدول العربية تقدماً ملموساً خلال العقود الماضية في تحسين وضع المرأة، لاسيما في المجالين التعليمي والصحي. فالبيانات المتوفرة تشير إلى أن الدول العربية في طريقها لإزالة الفجوة بين النوعين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. فقد ارتفع كل من متوسط معدل القيد الإجمالي للإناث في التعليم الأساسي من نحو 76 في المائة عام 1980 إلى نحو 90 في المائة عام 2001، وفي التعليم الثانوي من حوالي 35 في المائة إلى حوالي 60 في المائة خلال العامين المشار إليهما على الترتيب. أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد ارتفع متوسط القيد الإجمالي للإناث فيه من نحو 7 في المائة عام 1980 إلى نحو 20 في المائة عام 2001. كما يزيد معدل قيد الإناث عن معدل قيد الذكور في مرحلة التعليم العالي في العديد من الدول العربية، من بينها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن ولبنان، الملحق (10/2).

(1) البنك الدولي: "النوع والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، واشنطن دي سي، 2003.

وفيما يتعلق بالوضع الصحي، تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإناث في الدول العربية ليبلغ نحو 69 سنة عام 2000، الأمر الذي يعود بشكل رئيسي إلى تحسن الخدمات الصحية وانخفاض معدل وفيات الأمهات عند الولادة. كما سجلت الدول العربية تراجعاً في معدل الخصوبة الإجمالية من نحو 6 أطفال في عام 1980 إلى نحو 3.8 طفل في عام 2002، الأمر الذي يساهم في تحسين صحة المرأة، الملحق (12/2).

وفي هذا الإطار، يسعى فصل المحور لهذا العام إلى إلقاء الضوء على الوضع الراهن للمرأة العربية في سوق العمل ومدى مواكبته لتطور وضعها في المجالين الصحي والتعليمي، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة الاستنتاج والتعميم في ظل التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن عدم توفر بيانات ومعلومات عن وضع المرأة في غالبية الدول العربية بشكل شامل ومفصل يحد من نطاق البحث الذي يتضمنه هذا الفصل. كما تشمل إحصاءات المشاركة في النشاط الاقتصادي والقوى العاملة الإناث اللواتي يعملن في القطاع المنظم فقط، ولا تشمل اللواتي يعملن في القطاع غير المنظم واللواتي يعملن بدون أجر داخل وخارج المنزل، وبذلك يساهمن في النشاط الاقتصادي بصورة غير مباشرة.

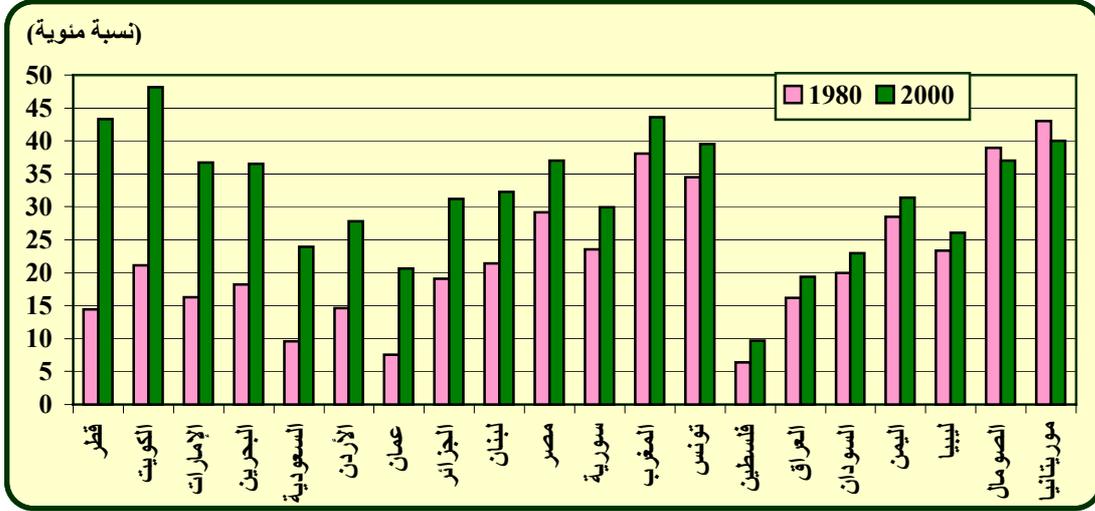
المؤشرات الرئيسية لمشاركة المرأة في سوق العمل

سجلت الدول العربية اتجاهاً تصاعدياً في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال الفترة 1980-2000، إذ ارتفع كل من متوسط نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي⁽²⁾ بحوالي 43 في المائة ومتوسط نسبة الإناث من القوى العاملة⁽³⁾ بحوالي 25 في المائة. وقد تفاوتت نسب نمو مشاركة المرأة في القوى العاملة فيما بين الدول العربية بشكل كبير، مع إحراز مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعلى نسبة ارتفاع في كل من مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ونسبة الإناث من مجمل القوى العاملة بين عامي 1980 و2000، كما يوضح الشكلان (1) و(2). فقد ارتفع متوسط كل من هاتين النسبتين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمعدل الضعف والنصف، الأمر الذي قد يعود إلى تدني هاتين النسبتين في عام 1980 مقارنة مع الدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى عوامل أخرى أبرزها التقدم الذي تم إحرازه في مجال تعليم الإناث في كافة المراحل التعليمية في هذه الدول. وبالنسبة للدول الأخرى، فقد سجل الأردن أعلى نسبة ارتفاع في كل من مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ونسبة الإناث من مجمل القوى العاملة، إذ بلغت نسبة الارتفاع نحو 90 في المائة و62 في المائة على التوالي، وتلي ذلك الجزائر حيث ارتفعت هاتان النسبتان بنحو 63 في المائة و34 في المائة على التوالي، ولبنان حيث ارتفعت هاتان النسبتان بنحو 51 في المائة و30 في المائة على التوالي. وقد تراجعت هاتان النسبتان في موريتانيا، في حين تراجعت نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في الصومال خلال العامين المذكورين، بينما ارتفعت نسبة الإناث من مجمل القوى العاملة ارتفاعاً طفيفاً. أما في اليمن، فقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي بين عامي 1980 و2000 بنحو 10 في المائة في حين تراجعت نسبة الإناث من مجمل القوى العاملة بنحو 11 في المائة.

(2) نسبة الإناث في القوى العاملة إلى إجمالي الإناث في السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة.

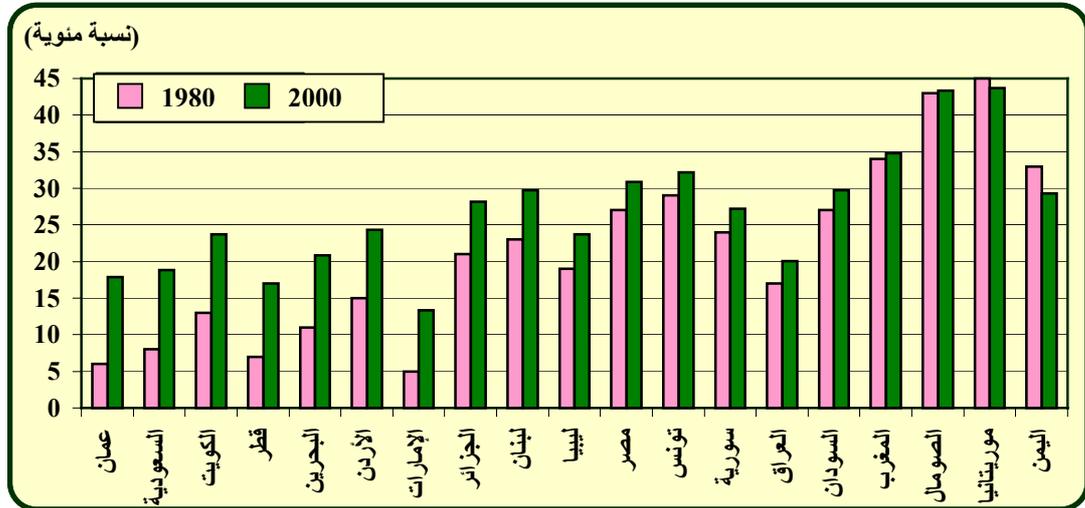
(3) نسبة الإناث في القوى العاملة لإجمالي القوى العاملة.

الشكل (1) : مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في الدول العربية لعامي 1980 و 2000



- تم ترتيب الدول تنازلياً بناءً على حجم الفجوة بين عامي 1980 و 2000.
المصادر: البنك الدولي، "النوع والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، واشنطن دي سي، 2003.
مؤشرات التنمية الدولية 1999، البنك الدولي.

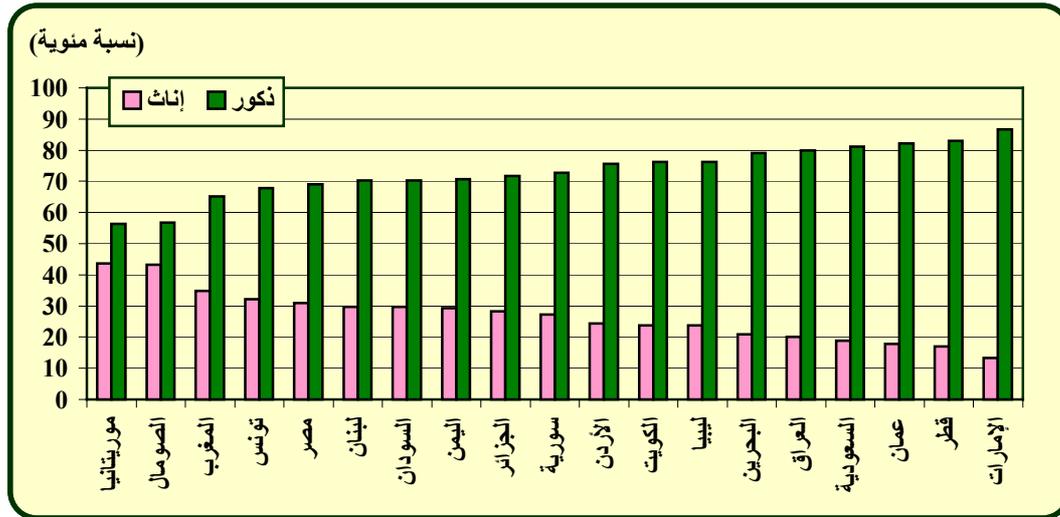
الشكل (2) : نسبة الإناث من مجمل القوى العاملة في الدول العربية لعامي 1980 و 2001



- تم ترتيب الدول تنازلياً بناءً على حجم الفجوة بين عامي 1980 و 2000.
المصادر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية"، الندوة السنوية المشتركة، الكويت، 2003.
مؤشرات التنمية الدولية 1999، البنك الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تحسن مشاركة المرأة في أسواق العمل العربية خلال العقدين الماضيين، إلا أن نسبة الإناث من إجمالي القوى العاملة ما تزال تتسم بصغر حجمها مقارنة بالذكور، كما يوضح الشكل (3). وتتدنى نسبة الإناث في القوى العاملة عن ثلث نسبة الذكور في تسع دول عربية هي الأردن وليبيا والعراق، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، والتي ساهم ارتفاع حجم العمالة الوافدة إليها من الذكور في تغيير تركيبة السكان وهيكل العمالة وزيادة إجمالي نسبة العمالة من الذكور وبالتالي ارتفاع الفجوة بين النوعين. أما في موريتانيا والصومال، فترتفع نسبة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور نتيجة ظروف المعيشة التي تقتضي مشاركة المرأة في تحمل الأعباء الاقتصادية للأسرة فتدفعها إلى العمل، خاصة في أنشطة الزراعة. كذلك ترتفع نسبة الإناث في القوى العاملة في كل من المغرب وتونس الأمر الذي يساهم فيه ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القطاع الصناعي الذي تتنامى فيه نسبة الصادرات الصناعية كثيفة الاستخدام للعمالة متوسطة المهارة وقليلة التكلفة كالملابس والمنسوجات والمنتجات الغذائية.

الشكل (3) : نسبة كل من الإناث والذكور من إجمالي القوى العاملة لعام 2001



- تم ترتيب الدول تنازلياً بناءً على حجم الفجوة بين النوعين.
المصادر: بيانات الصندوق العربية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية"، الندوة السنوية المشتركة الكويت، أكتوبر 2003.

وفي هذا السياق، يلاحظ وجود علاقة عكسية في غالبية الدول العربية بين فجوتي النوع الاجتماعي في التعليم والعمالة، إذ أن المعلومات المتوفرة تشير إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي مقارنة بالذكور في الدول التي تنخفض فيها نسبة تعليم الإناث مقارنة بالذكور، والعكس صحيح لبقية الدول. وبشكل عام، تنقسم الدول العربية إلى مجموعتين في هذا المجال، حيث تضم المجموعة الأولى الأردن ولبنان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتضم المجموعة الثانية تونس والجزائر والسودان وسورية وليبيا ومصر والمغرب واليمن. ففي المجموعة الأولى يرتفع مستوى تعليم الإناث مقارنة بالذكور في الوقت الذي تتسع الفجوة بين النوعين في النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية، فالعكس صحيح حيث يتدنى نسبياً مستوى تعليم الإناث مقارنة بالذكور في حين تضيق فجوة

النوع الاجتماعي في سوق العمل. ومن أبرز الاستثناءات في هذا المجال كل من الصومال وموريتانيا، حيث تنخفض فجوة النوع الاجتماعي مقارنة بالدول الأخرى بالنسبة لكل من التعليم والعمل، أما في العراق، فتتسع فجوة النوع الاجتماعي في كل من التعليم والمشاركة في سوق العمل.

ومن جانب آخر، يتجاوز معدل البطالة بين الإناث المعدل المناظر للذكور في غالبية الدول العربية، وهي ظاهرة توجد في غالبية دول العالم. فكما يتضح من الجدول رقم (1)، تجاوزت معدلات البطالة بين الإناث المعدلات المناظرة بالنسبة للذكور في إحدى عشرة دولة من بين سبع عشرة دولة عربية، في الوقت الذي تخطت معدلات البطالة بين الذكور المعدلات المناظرة للإناث في ست دول هي تونس والجزائر والكويت ولبنان وليبيا واليمن، وذلك وفقاً لآخر سنوات توفرت عنها البيانات. وفي مصر، يبلغ معدل البطالة بين الإناث نحو 5 أضعاف معدل بطالة الذكور، كما يبلغ هذا المعدل في قطر حوالي 3 أضعاف معدل الذكور، وفي كل من عُمان والبحرين أكثر من ضعفي معدل الذكور. ويلاحظ أيضاً أن نسبة بطالة الإناث قد ارتفعت خلال السنوات الماضية في بعض الدول العربية التي توفرت عنها البيانات، إذ ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً في عُمان فبلغت في عام 1996 حوالي ثمانية أضعاف ما كانت عليه عام 1993، وبلغت في مصر عام 2000 نحو ستة أضعاف ما كانت عليه عام 1993، وفي سورية أصبحت هذه النسبة في عام 1998 نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام 1980.

الجدول رقم (1) معدل البطالة في بعض الدول العربية حسب النوع الاجتماعي

(نسبة مئوية)

السنة	إناث	ذكور	السنة	إناث	ذكور	
1991	14.4	34.1	2002	21	12	الأردن
1985	3.7	3.5	1995	2.4	1.7	الإمارات
1991	11.8	5.2	2001	10	4	البحرين
1993	14.7	21.9	1999	تونس
1989	17.2	15.9	1997	24	26.9	الجزائر
1993	11	11.2	1996	24.3	13.1	السودان
1980	3.8	3.8	1998	10.5	8.6	سورية
1987	7.1	3.5	العراق
1993	4.7	8.7	1996	37	14.2	عُمان
...	1997	20.2	17.1	فلسطين
1986	8	2.9	1997	5.2	1.8	قطر
1985	6.3	6.3	1999	0.7	0.8	الكويت
...	1997	7.2	8.6	لبنان
1995	1.7	9.9	ليبيا
1980	3.9	19.2	2000	23	5	مصر
1987	13.4	18.5	2002	12.5	11.3	المغرب
1991	14	6	1999	8.2	12.5	اليمن

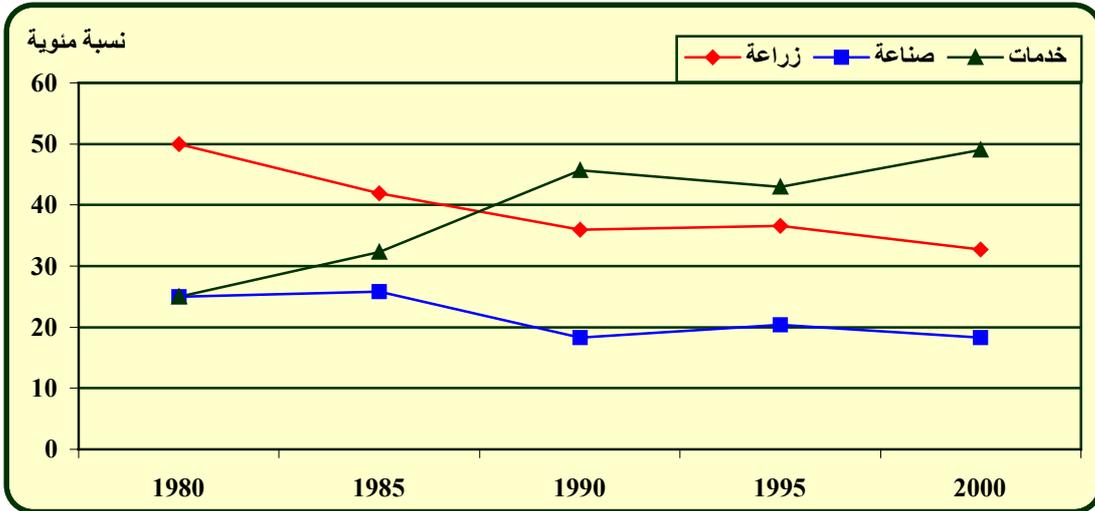
المصادر:

- بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. "الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية"، الندوة السنوية المشتركة، الكويت أكتوبر 2003.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، المكتب الإقليمي للدول العربية. تقييم وضع المرأة الأردنية في ضوء منهاج عمل، بيجين، 2003.
- الإحصاءات الرسمية بالنسبة للأردن والبحرين والسودان ومصر والمغرب.

مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية

انعكست التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال العقدين الماضيين على حركة العمالة وتوزيع مشاركتها بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية من زراعة وصناعة وخدمات. وكما يوضح الشكل (4)، انتقلت نسبة كبيرة من العمالة في الدول العربية من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات، الذي يعتبر المستخدم الرئيسي لقوة العمل العربية، وذلك نتيجة عدة عوامل أبرزها، توسع الدول العربية في إنشاء البنية الأساسية والإنفاق في مجالات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

الشكل (4) : تطور نسب العمالة في القطاعات الرئيسية في الدول العربية 2000-1980



المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وفي هذا الإطار، تشير البيانات المتاحة إلى تقلص نسبة العمالة في قطاع الزراعة في الدول العربية خلال الفترة 2000-1980 بنحو 17 نقطة مئوية من حوالي 50 في المائة إلى نحو 33 في المائة. وكما يوضح الجدول رقم (2)، ويعتبر قطاع الزراعة حالياً القطاع الأقل استخداماً للعمالة بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالنسبة لكل من الذكور والإناث في اثنتي عشرة دولة من بين تسع عشرة دولة توفرت عنها البيانات. أما في كل من السودان وسورية والصومال وفلسطين ومصر وموريتانيا واليمن فما زال قطاع الزراعة يعتبر مشغلاً رئيسياً، خاصة بالنسبة للإناث.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة، فقد تراجعت نسبة العمالة فيه، لاسيما خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، كما يوضح الشكل (4). ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها الصعوبات الاقتصادية التي عاشتها غالبية الدول العربية خلال تلك

الفترة إثر انخفاض أسعار النفط العالمية، وما أدى إليه من انخفاض في حصيلة الدول من صادراتها النفطية، بالإضافة إلى ما شهدته غالبية الدول العربية من التدهور في موازين مدفوعاتها، والتنامي في عجوزات المالية العامة، وتفاقم ديونها الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها، وتعميق فجوة مواردها.

الجدول رقم (2) المشتغلون (15 فأكثر) حسب النوع الاجتماعي وقطاع النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية

(نسبة مئوية)

قطاع النشاط الاقتصادي								السنة	الدولة
ذكور				إناث					
غير مصنف	خدمات	صناعة	زراعة	غير مصنف	خدمات	صناعة	زراعة		
0.1	71.4	23.4	5.1	0	84.2	12.1	3.7	2000	الأردن
0.1	60.7	30.8	8.4	0.1	96.5	3.3	0.1	1995	الإمارات
2.2	64.1	30.7	3	0.5	86	13	0.5	2001	البحرين
...	...	30.4	...	0	31	44	25.0	2000	تونس
7.9	57.5	26.6	8	5.2	92.2	2.2	0.4	1992	السعودية
1.5	32.5	12.5	53.5	1.5	16.4	2.4	79.7	1993	السودان
0	44.3	29.5	26.2	0	34.1	7.1	58.8	2000	سورية
0	21	13	66	0	11	2	87.0	1990	الصومال
4.3	64.5	18.9	12.3	3.3	56.8	27	12.9	1987	العراق
0.2	84.5	7.8	7.5	0	88.1	7	4.9	1996	عُمان
14.8	41.1	35.7	8.4	13.4	46.5	10.3	29.8	2000	فلسطين
0.1	57.7	38	4.2	0.1	98	1.9	0	1997	قطر
3.1	65.2	29	2.7	2.2	95.1	2.7	0	1995	الكويت
0.2	60.2	29.5	10.1	0	82.6	12.4	5	1997	لبنان
10.0	54.6	21.8	13.6	8.8	82.2	6.8	2.2	1995	ليبيا
0.3	48.2	23.4	28.1	0	58	10	32.0	2001	مصر
0	62.8	31.6	5.6	0	54	40	6	1999	المغرب
0	35	16	49	0	33	4	63	1990	موريتانيا
0	43.1	13.8	43.1	0	9.3	2.9	87.8	1999	اليمن

المصادر: بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. "الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية". الندوة السنوية المشتركة، الكويت أكتوبر 2003.
بيانات الصومال وموريتانيا من مؤشرات التنمية الدولية 1999، البنك الدولي.

ويلاحظ من الجدول رقم (2) ضآلة مشاركة الإناث في قطاع الصناعة في السودان والصومال وموريتانيا واليمن. كما يلاحظ تدني نسبة مشاركة الإناث في قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ما عدا البحرين، مقارنة مع الدول الأخرى، الأمر الذي يعكس الاستيعاب القليل للصناعات الاستخراجية للقوى العاملة، وخاصة الإناث منها، وذلك لطبيعة التكنولوجيا المستخدمة في هذه الصناعات وما تحتاج إليه من مهارات متطورة وأعداد أقل من الأيدي العاملة.

وتعتبر مشاركة الإناث في قطاع الصناعة الأعلى في كل من تونس والمغرب مقارنة مع الدول العربية الأخرى، كما تتجاوز نسبة الإناث في قطاع الصناعة في هاتين الدولتين نسبة مشاركة الذكور، في الوقت الذي يعتبر الأمر معاكساً في غالبية الدول الأخرى. وكما ذكر سابقاً، يعود ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القطاع الصناعي في كل من تونس والمغرب إلى عدد من الأسباب أبرزها ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية كثيفة الاستخدام للعمالة المتوسطة المهارة وقليلة التكلفة كالملابس والمنسوجات والمنتجات الغذائية. ويوفر الإطار التالي المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع.

تطور مشاركة الإناث في القطاع الصناعي في تونس والمغرب

ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القطاع الصناعي في كل من تونس والمغرب ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 1985-1980، كما هو موضح في الجدول أدناه، إلا أنها انخفضت نسبياً خلال الفترة 1990-1985، على الرغم من ارتفاع الصادرات الصناعية، وذلك على خلاف ما حدث في بعض دول آسيا والتي تزامن نمو التجارة فيها مع ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القطاع الصناعي. وقد أظهرت الدراسات في هذا المجال أن انخفاض مستوى مشاركة الإناث في القطاع الصناعي في كل من تونس والمغرب خلال الفترة 1990-1985 يعود بشكل أساسي إلى الاعتماد المتزايد على القطاع غير المنظم وعلى العمالة المؤقتة من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. فقد تم شغل حوالي نصف الوظائف التي توفرت في كل من تونس والمغرب في قطاع الصناعة خلال الفترة 1990-1985 من خلال القطاع غير المنظم والعمالة المؤقتة.

نسبة مشاركة الذكور في القطاع الصناعي (كنسبة مئوية من القوى العاملة للذكور)					نسبة مشاركة الإناث في القطاع الصناعي (كنسبة مئوية من القوى العاملة للإناث)					الدولة
2000	1995	1990	1985	1980	2000	1995	1990	1985	1980	
30.4	31.5	32.3	35.5	29.7-	38.8	40	43.3	56	32	تونس
31.6	31.5	31.9	-	48	39.5	41.5	50.2	53.8	36	المغرب

المصدر : قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، ومصادر وطنية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهم تراجع نمو الصادرات السلعية، لا سيما المنسوجات والملابس، في تراجع نسبة مشاركة الإناث في القطاع الصناعي خلال الفترة 1995-2000، وذلك إثر البدء بتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالملابس والمنسوجات (ATC) في عام 1995، والتي تنص على إزالة الدول المستوردة لجميع القيود الكمية على هذه المنتجات خلال الفترة 1995-2004.

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات، فقد شهدت نسبة العاملين فيه في الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 1980-2000 بلغ نحو 24 نقطة مئوية، إذ ارتفعت نسبة العاملين فيه من نحو 25 في المائة من إجمالي القوى العاملة إلى نحو 49 في المائة، ويعتبر بذلك المستخدم الرئيسي لقوى العمل العربية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر قطاع الخدمات

المشغل الرئيسي للإناث في غالبية الدول العربية التي توفرت عنها البيانات، كما يتبين من الجدول رقم (2)، ما عدا تونس، حيث تعمل غالبية الإناث في قطاع الصناعة، وفي السودان وسورية والصومال وموريتانيا واليمن، حيث تعمل غالبية الإناث في قطاع الزراعة. كما تجاوزت نسبة مشاركة الإناث فيه نسبة مشاركة الذكور في إحدى عشرة دولة من بين الدول التي توفرت عنها البيانات. وترتفع نسبة مشاركة الإناث في قطاع الخدمات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة مع الدول الأخرى، حيث تتراوح النسبة بين 86 في المائة في البحرين و98 في المائة في قطر.

مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص

يعتبر القطاع العام بشقيه الحكومة المركزية والمؤسسات العامة مشغلاً رئيسياً في غالبية الدول العربية، إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة العاملين في هذا القطاع في الدول العربية تبلغ نحو 30 في المائة من العاملين خارج القطاع الزراعي، في حين تبلغ هذه النسبة نحو 10 في المائة فقط في دول العالم ذات الدخل المتوسط. وتشير الإحصاءات من المصادر الوطنية إلى أنه في عام 2000 بلغت نسبة العمالة في القطاع العام في الأردن نحو 45 في المائة من إجمالي العمالة، وفي تونس بلغت هذه النسبة عام 1998 نحو 25 في المائة، وفي كل من الجزائر ومصر نحو 45 في المائة و30 في المائة على التوالي في عام 2000، وفي المغرب نحو 20 في المائة في عام 1999.

وكانت استراتيجية التنمية التي اتبعتها غالبية الدول العربية خلال السبعينات والثمانينات، والتي ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد ولإدارة الاقتصادية، قد أدت إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وذلك في الوقت الذي تضاعف فيه عدد السكان وبدأت تظهر الحاجة لتوفير وظائف تستوعب الزيادات المتتالية في قوى العمل. كما أن توسع القطاع العام أبطأ من نمو القطاع الخاص وبالتالي حد من قدرته على إستيعاب العمالة. ونتيجة لذلك، أخذت حكومات هذه الدول على عاتقها إيجاد فرص عمل للملايين من خريجي الجامعات وحملة الشهادات المتوسطة، فلجأت إلى تعيينهم في الدوائر الحكومية وشركات القطاع العام. وقد اتسمت سياسات التوظيف في المؤسسات العامة، بشكل عام، بعدم استنادها إلى أسس اقتصادية أو حاجة فعلية للأحجام الكثيفة من العمالة بأنواعها المختلفة مما أدى إلى التضخم الوظيفي والعمالة الفائضة في هذه المؤسسات (البطالة المقنعة).

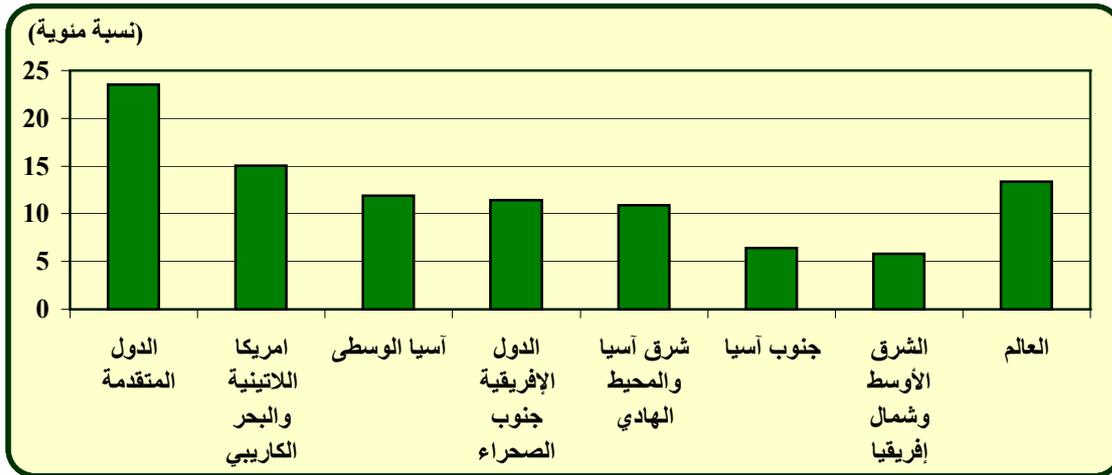
ويستقطب القطاع العام، لاسيما قطاع الحكومة المركزية، نسبة كبيرة من الإناث الناشطات اقتصادياً في غالبية الدول العربية، لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فالبيانات المتوفرة تشير، على سبيل المثال، إلى أن الإناث يشكلن نحو 45 في المائة من العاملين في القطاع الحكومي في الكويت، ونحو 40 في المائة في كل من الإمارات والبحرين. كما بلغت نسبة الإناث اللواتي يعملن في القطاع العام في الأردن وسورية في عام 2000 نحو 49 في المائة و30 في المائة من الإناث العاملات على التوالي، ونحو 45 في المائة في مصر في عام 2001 و35 في المائة في السودان في عام 1997 و21 في المائة في تونس في عام 2001. فالتمييز بين النوعين فيما يتعلق بفرص التوظيف والرواتب والمزايا الأخرى غالباً ما يكون أقل في القطاع العام منه في القطاع الخاص، فضلاً عن أن القطاع العام يوفر في كثير من الأحيان معاشات وأجور أفضل من تلك التي يوفرها القطاع الخاص، وتحديداً بالنسبة للإناث اللواتي لا يحملن شهادات عالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف العمل المدعومة بالتشريعات والتي تمنح المرأة الاستقرار

الوظيفي والحوافز، بما في ذلك التأمين الصحي والاجتماعي، غالباً ما تكون أفضل في القطاع العام منها في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، عادة ما تكون ساعات الدوام في القطاع العام أقل منها في القطاع الخاص، في حين يكون عدد أيام الإجازات الممنوحة، بما في ذلك إجازة الأمومة، أكثر في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، مما يوفر فرصة أكبر أمام المرأة للاهتمام ببيتها وأطفالها وأسرتها.

وفي المقابل، يفضل أصحاب العمل في القطاع الخاص، بشكل عام، تشغيل الذكور لاعتبارات تتعلق بالتكلفة الإضافية لتوظيف الإناث، كإجازات الأمومة مثلاً، وتدني المهارات والخبرات لدى الإناث مقارنة بالذكور، ومتطلبات الزواج والعناية بالأطفال والتي تحد من مشاركتهن في المناوبة والعمل الإضافي وتفرض احتمال انسحابهن من سوق العمل.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه على الرغم من أن القطاع الحكومي يعتبر مشغلاً رئيسياً للإناث في الدول العربية، إلا أن مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار فيه، أي في البرلمانات والإدارات العليا والمستويين الوزاري ودون الوزاري، ضئيلة وإن شهدت بعض التحسن خلال السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، وكما يوضح الشكل (5)، يعتبر متوسط تمثيل الإناث في البرلمانات في دول شرق الأوسط وشمال أفريقيا الأدنى مقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، إذ يبلغ هذا المعدل نحو 5.82 في المائة، في الوقت الذي يقدر المتوسط العالمي بنحو 13.34 في المائة. ويتفاوت تواجد الإناث في البرلمانات فيما بين الدول العربية، إذ تتجاوز هذه النسبة 10 في المائة في كل من تونس وجيبوتي والمغرب، على سبيل المثال. ومما لا شك فيه أن حكومات الدول العربية قد اتخذت خلال السنوات الماضية عدداً من الخطوات من أجل دعم وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار في القطاع العام.

الشكل (5) : متوسط مشاركة النساء في البرلمانات



وفيما يتعلق بجهود الدول المبرأة في التلمية فيسجلت التلخامة وسنذكرها المفولة بالناتج لملأه لمة سالي 2003. مع إنجاز جزء مهم من برامج خصصة المؤسسات العامة في بعض الدول العربية، كجزء من تطبيق هذه الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت تظهر دلالات على تراجع مساهمة المرأة في العمالة فيها، إذ انخفضت نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات في الدول

التي توفرت حولها البيانات بدرجة أكبر من انخفاض مشاركة الرجل. ففي الأردن، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى انخفاض نسبة الإناث العاملات في المؤسسات العامة من 9 في المائة من إجمالي الإناث الناشطات اقتصادياً في عام 1986 إلى 4 في المائة في عام 2000، أي بمعدل انخفاض يقدر بحوالي 55 في المائة، في حين انخفضت هذه النسبة للذكور من 6 إلى 4 في المائة، أي بمعدل انخفاض يقدر بحوالي 33 في المائة. وفي الجزائر، انخفضت نسبة الإناث العاملات في المؤسسات العامة من 34 في المائة في عام 1990 إلى 24 في المائة في عام 2000، في الوقت الذي انخفضت فيه هذه النسبة للذكور من 26 في المائة إلى 22 في المائة. أما في مصر، فقد انخفضت نسبة الإناث العاملات في المؤسسات العامة من 4 في المائة من إجمالي الإناث الناشطات اقتصادياً في عام 1991 إلى 1 في المائة في عام 2000، أي بمعدل انخفاض يقدر بحوالي 75 في المائة، في حين انخفضت هذه النسبة للذكور من 11 إلى 7 في المائة⁽⁴⁾.

ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى عاملين أساسيين، أولهما أن الإناث كثيراً ما يشغلن الوظائف الإدارية والخدمية التي تتفاهم فيها العمالة الزائدة، الأمر الذي يجعلهن أكثر عرضة للتسريح مقارنة بالذكور الذين يشغلون بدرجة أكبر الوظائف التي تتطلب كفاءات علمية وتقنية. أما الأمر الثاني فيعود إلى لجوء حكومات الدول العربية إلى أنظمة التقاعد المبكر كأحد الحلول لمعالجة مشكلة العمالة الزائدة في المؤسسات العامة التي تنوي خصصتها. وقد أدخلت الحكومة الجزائرية نظام التقاعد المبكر في عام 1997. وبموجب هذا النظام يحق للإناث اللواتي عملن لمدة 20 عاماً التقاعد في سن الخامسة والأربعين. وفي مصر، ينص نظام التقاعد المبكر بأنه يحق للإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 45-54 عاماً التقاعد المبكر. وقد شجعت شروط وأنظمة المعاش المبكر هذه، والتي تعتبر ميسرة بدرجة أكبر للإناث مقارنة بالذكور، نسبة كبيرة من الإناث على الاستفادة منها وبالتالي على التقاعد المبكر، فمن بين 53,385 موظف في المؤسسات العامة المقرر خصصتها في مصر والذين استفادوا من نظام التقاعد المبكر حتى نهاية عام 1998، فإن حوالي 26,795 موظف أو 50 في المائة يعملون في قطاعات الغزل والنسيج والتي ترتفع فيها نسبة القوى العاملة النسائية⁽⁵⁾.

ومن جانب آخر، وعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة، إلا أن المعلومات المتوفرة تشير إلى ارتفاع عدد العاملين في القطاع غير المنظم في الدول العربية، وخاصة في السودان واليمن ومصر وتونس والجزائر والمغرب. ويضم القطاع غير المنظم العاملين لحسابهم في منشآت صغيرة أو غير مرخصة، والعاملين مقابل أجر ومن دون عقد أو حوافز، بما في ذلك العمالة المؤقتة. وقد ساهمت في ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها غالبية هذه الدول، وتحديدًا ضعف معدلات الاستثمار، والضالة النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، وندرة فرص العمل الجديدة

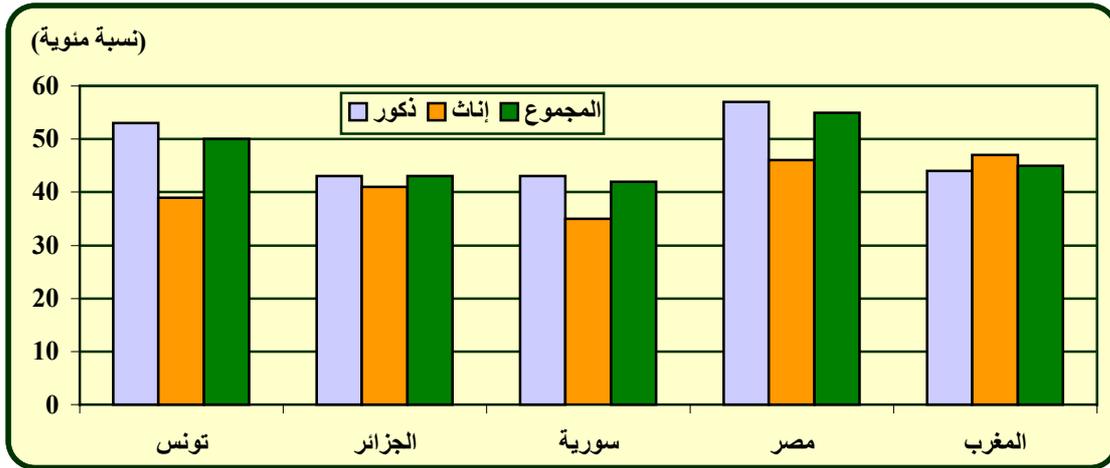
(4) صندوق النقد العربي، "سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على وضع المرأة في الدول العربية"، الندوة السنوية المشتركة. الكويت، أكتوبر 2003.

(5) صندوق النقد العربي، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، العدد السابع، أبوظبي، ديسمبر 2001.

مقارنة مع تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل. كما يفضل أصحاب العمل في بعض الأحيان، خاصة في المؤسسات الصغيرة ذات الميزانيات المتواضعة، عدم التقيد بالأنظمة والإجراءات المكلفة واللجوء إلى القطاع غير المنظم من أجل خفض تكلفة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية.

ونظراً لارتفاع تكاليف المعيشة والحاجة لوجود مصدر إضافي لدخل الأسرة، يستقطب القطاع غير المنظم الإناث وخصوصاً غير المتعلّقات أو ذوات المهارات المحدودة. وكما يوضح الشكل (6) بالنسبة للدول التي توفرت عنها البيانات، فإن الفجوة بين النوع الاجتماعي تضيق في القطاع غير المنظم، مع الإشارة إلى أن الإناث غالباً ما يعملن لحسابهن الخاص في مشاريع صغيرة في مجالات التنظيف والتجارة وصناعة الملابس والأغذية الجاهزة، في حين يعمل الذكور في منشآت صغيرة في القطاع غير المنظم بشكل عام مقابل أجر.

الشكل (6) : نسبة العاملين في القطاع غير المنظم من إجمالي العاملين في القطاع غير الزراعي



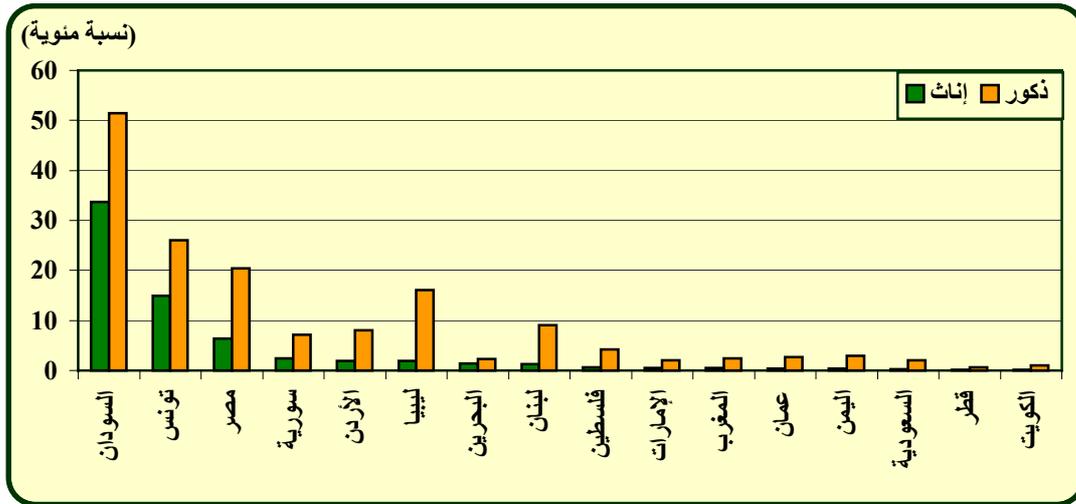
المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2002.

وكما يوضح الشكل (7)، فإن نسبة الإناث صاحبات الأعمال⁽⁶⁾ تعتبر ضئيلة جداً في الدول العربية. ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة في السودان، وانخفاضها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تنخفض أيضاً هذه النسبة للذكور. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فلا بد من الإشارة إلى بوادر التحسن في هذا المجال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ففي البحرين على سبيل المثال، بلغ عدد صاحبات الأعمال في عام 1991 نحو 193، أي حوالي 1.5 في المائة من الإناث الناشطات اقتصادياً، أما في عام 2001 فقد بلغ عددهن نحو 815 سيدة، أي نحو 3.1 في المائة من الإناث الناشطات اقتصادياً. وفي السعودية، يقدر عدد المشاريع الاستثمارية التي تم الترخيص بها في عام

(6) صاحبات الشركات المستخدمة لعاملين بأجر.

2002 والمملوكة من قبل سيدات أعمال بنحو 27 مشروعاً، أي حوالي 2.1 في المائة من إجمالي المشاريع المرخص بها في عام 2002. وفي الإمارات، تشير التقديرات إلى أن عدد سيدات الأعمال في إمارة دبي قد تضاعف في عام 2002 بنحو 5 مرات عما كان عليه في عام 1992، في حين تضاعف في إمارة أبو ظبي بنحو 4 مرات⁽⁷⁾.

الشكل (7) : نسبة أصحاب العمل من إجمالي المشاركين في النشاط الاقتصادي حسب النوع الاجتماعي (سنوات مختلفة)



المصدر: بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل الدول العربية"، الندوة السنوية المشتركة، الكويت، أكتوبر 2003.

العوامل المؤثرة على مساهمة المرأة العربية في سوق العمل

ساهمت عدة عوامل في تحقيق المشاركة الأكبر والأكثر تنوعاً نسبياً للمرأة العربية في سوق العمل خلال العقود الماضية. فقد دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها غالبية الدول العربية منذ الثمانينات بالمرأة إلى العمل للمشاركة في أعباء الأسرة المادية، كما أدت الهجرة المتزايدة للعاملين العرب من الذكور إلى الدول النفطية إلى تغيير تركيبة السكان وهيكّل العمالة وإفساح مجال أكبر أمام الإناث للعمل في الدول المصدرة للعمالة. ومما لا شك فيه أن الحكومات العربية قد بذلت، ولو بدرجات متفاوتة، جهوداً ملموسة لتعزيز دور المرأة عبر وضع آليات وتنفيذ البرامج

(7) البنك الدولي: "دور رائدات الأعمال في التنمية الاقتصادية: دروس وتجارب من الدول العربية"، الندوة السنوية المشتركة، الكويت، أكتوبر 2003.

لرفع مستوى تعليمها وتحسين وضعها الصحي، ومنحها حقوقها القانونية والمدنية وتشجيع مشاركتها في هيكل السلطة وصنع القرار.

إلا أنه من جانب آخر، تساهم عوامل أخرى في الحد من انخراط المرأة في سوق العمل وفي تقييد التنوع الوظيفي المتاح أمامها. فبالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة عموماً في الدول العربية، تلعب بعض التقاليد السائدة في غالبية المجتمعات العربية دوراً رئيسياً في تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، إذ مازالت تشدد على أن حياة المرأة النموذجية ومساهماتها الرئيسية في المجتمع هي في دورها كأم وزوجة في أسرة يعيلها الرجل. وقد أدت هذه المفاهيم إلى إضعاف اهتمام المرأة باستقلاليتها الاقتصادية وقللت من أهمية العمل في حياتها، وحصرت قيمته كمورد رزق لإعالة الأسرة، وليس كفرصة لتنمية مواهبها وقدراتها وتوسيع آفاقها وبلورة شخصيتها. وتعزز هذه النظرة مجموعة من القيود الاجتماعية على نوعية ومجال عملها، وانتقالها الجغرافي للبحث عن فرص جيدة للتعليم والعمل واكتساب الخبرات الضرورية، مما يجعل المرأة أقل مرونة في سوق العمل مما يضعف من رغبة أرباب العمل في توظيفها.

وتعكس هذه المفاهيم إلى حد كبير تخصص الإناث في التعليم الجامعي الذي يتماشى مع توقعات المجتمع بالنسبة لدورهن المستقبلي. فعلى الرغم من دخول الإناث في ميادين كانت قبل سنوات قليلة حكراً على الذكور، كالطب والهندسة، إلا أن التعليم العالي للإناث مازال يتركز في مجالات وتخصصات معينة. فكما يوضح الجدول رقم (3)، ترتفع نسبة الإناث مقارنة بالذكور في مجال التعليم والدراسات التربوية وفي مجال العلوم الإنسانية، في الوقت الذي تنخفض فيه نسبة الإناث انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالذكور في مجال الهندسة، باستثناء الكويت والإمارات وقطر. ونتيجة لذلك، تتولى الإناث نسبة عالية من الوظائف التعليمية والتي تتناسب، بحسب الاعتقاد السائد، مع واجباتهن كأمهات وزوجات، في الوقت الذي قد يضعف تخصصهن في مجال العلوم الإنسانية من قدرتهن التنافسية في سوق العمل نظراً لمحدودية الوظائف في هذا المجال.

الجدول رقم (3) مجالات التخصص في التعليم الجامعي حسب النوع الاجتماعي

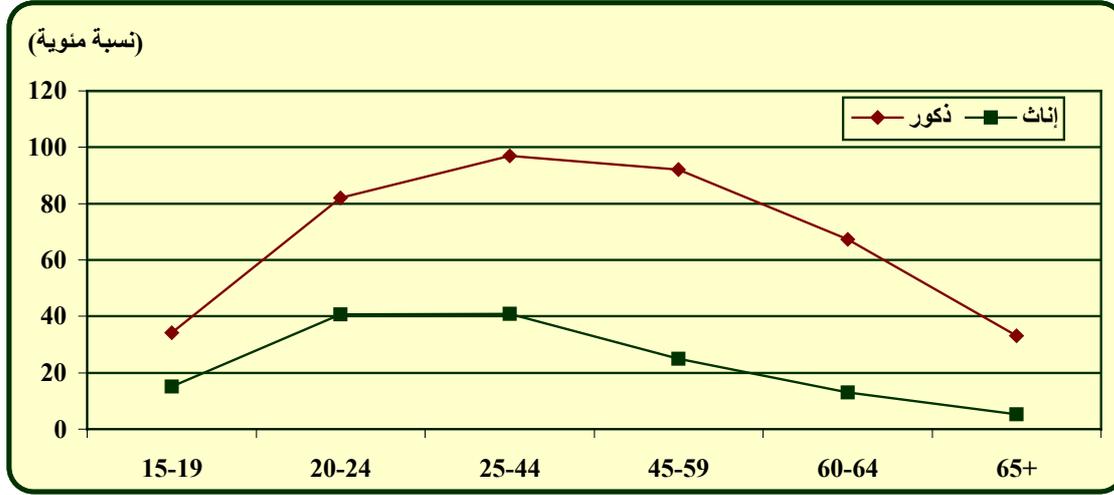
(نسبة مئوية)

الدولة	السنة	التعليم والدراسات التربوية		العلوم الإنسانية		العلوم والقانون والأعمال		العلوم		الهندسة		الطب والعلوم الصحية		الزراعة وغيرها	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردن	2001/2000	26	74	31	69	62	38	56	44	77	23	52	48	44	56
الإمارات	1999/1998	5	95	14	86	43	57	18	82	56	44	35	65	17	83
البحرين	2001/2000	23	77	24	76	42	58	28	72	68	32	25	75	62	38
السعودية	2001/2000	16	84	67	33	57	43	59	41	98	2	58	42	77	23
سورية	2001/2000	26	74	38	62	69	31	60	40	72	28	67	33	66	34
عمان	2001/2000	38	62	38	62	54	46	49	51	91	9	49	51	45	55
فلسطين	2001/2000	31	69	32	68	69	31	54	46	71	29	55	45	54	46
قطر	2001/2000	9	91	12	88	23	77	21	79	58	42	-	-	63	37
الكويت	2001/2000	21	79	21	79	37	63	27	73	51	49	27	73	-	-
لبنان	2001/2000	13	87	32	68	46	54	56	44	82	18	39	61	57	43
مصر	1999/1998	46	54	48	52	63	37	61	39	70	30	55	45	67	33
المغرب	2000/1999	34	66	47	53	60	40	68	32	79	21	46	54	-	-
اليمن	2000/1999	72	28	62	38	89	11	57	43	91	9	63	37	95	5

المصدر: بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية"، الندوة السنوية المشتركة، الكويت 2003.
- الإحصاءات الرسمية بالنسبة للسعودية والمغرب.
- تشمل إحصاءات المغرب القطاع العام فقط.

وتنعكس تلك المفاهيم الاجتماعية في انسحاب الإناث من سوق العمل في عمر مبكر مقارنة بالذكور، كما يوضح الشكل (8). ففي الوقت الذي يشهد فيه متوسط معدل الذكور الناشطين اقتصادياً انخفاضاً حاداً في الفئة العمرية 60-64، تشهد هذه النسبة عند الإناث في غالبية الدول العربية انخفاضاً حاداً في الفئة العمرية 45-59. ويشير ذلك إلى احتمال تأثير تحسن وضع الأسرة الاقتصادي مع تقدم سن المرأة، الأمر الذي يقلل من حاجتها إلى العمل، وكذلك بعض الأفكار السائدة التي لا تشجع عمل المرأة المتقدمة في السن وتدفعها إلى الانسحاب المبكر من العمل، بالإضافة إلى قوانين العمل التي تشجع الإناث على التقاعد المبكر عبر توفير الضمانات الاجتماعية المناسبة، من أجل إتاحة فرصة العمل أمام الخريجين الجدد. وكما يوضح الجدول رقم (4)، تشهد نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في كل من الأردن وتونس والجزائر وسورية وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب انخفاضاً ملحوظاً ابتداءً من الفئة العمرية 25-44، مما قد يشير إلى عزوف عدد كبير من الإناث عن العمل بعد الزواج، في حين تنخفض هذه النسبة إنخفاضاً حاداً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ابتداءً من الفئة العمرية 45-59. أما في كل من السودان واليمن، فقد تدفع الحاجة الاقتصادية المرأة إلى الاستمرار في العمل إلى ما بعد الستين عاماً بنسبة أكبر من الدول الأخرى.

الشكل (8) : متوسط نسبة النشاط الاقتصادي حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية في الدول العربية (2000)



المصدر: بيانات مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، تونس، 2001.

الجدول رقم (4)

تقديرات الإناث الناشطات اقتصادياً حسب الفئة العمرية في الدول العربية (2000)

(نسبة مئوية)

	الفئة العمرية (سنة)					
	+65	64-60	59-45	44-25	24-20	19-15
الأردن	3.8	7.7	21.6	34.2	41.8	7.6
الإمارات	0.6	3.9	22.7	48.4	41.4	6.1
البحرين	0.7	1.5	16.7	47.1	44.7	8.0
تونس	6.3	13.0	28.3	44.3	55.5	30.1
الجزائر	5.7	17.2	26.8	38.2	39.7	12.5
السودان	22.4	31.4	38.7	39.2	35.0	25.5
سورية	6.8	18.1	27.7	33.4	35.1	21.4
عمان	3.5	6.1	14.7	28.5	22.2	7.8
فلسطين	1.7	3.4	6.7	11.0	15.6	3.3
قطر	0.5	9.3	27.3	61.5	42.0	1.1
الكويت	0.4	11.7	24.8	61.0	57.6	4.3
لبنان	2.1	8.9	18.9	36.8	50.3	22.4
مصر	8.0	14.6	30.5	45.9	48.9	17.9
المغرب	11.0	28.0	40.3	47.5	50.6	33.9
اليمن	6.5	21.2	28.4	37.0	30.3	24.9

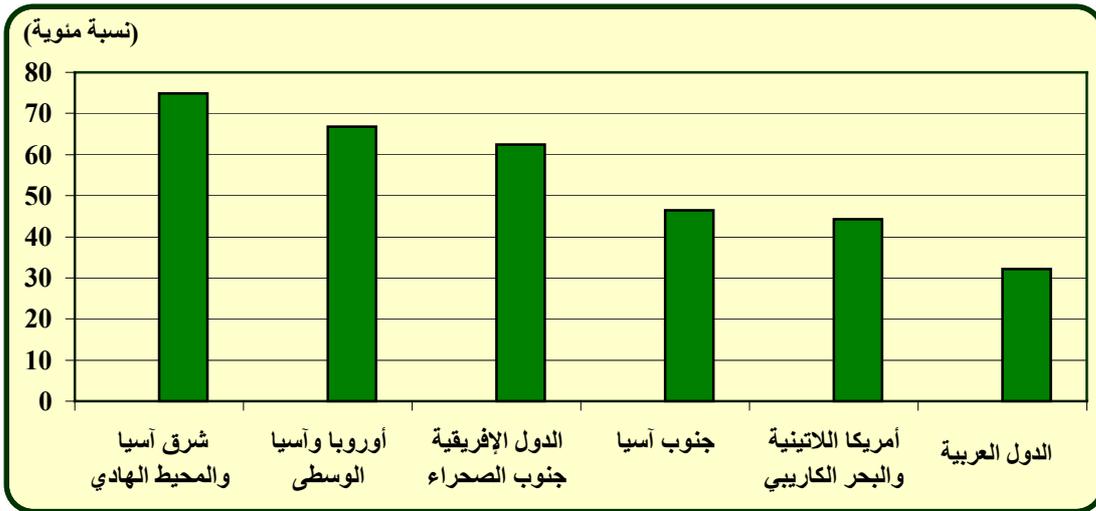
المصدر: بيانات مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، تونس، 2001.

الخاتمة

تكتسب مشاركة المرأة في سوق العمل أهمية بالغة من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي. فالمرأة تمثل حوالي نصف السكان، في حين لا تشكل في المتوسط سوى 29 في المائة من القوى العاملة. وتعتبر مشاركتها في القوى العاملة وسيلة لمكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان، عبر ما تنتجه هذه المشاركة من دعم لميزانيات الأسر. كما تكمن أهمية عمل المرأة في الفرص التي قد يتيحها العمل لتوسيع آفاقها وتحقيق ذاتها وصلها مواهبها وقدراتها.

وعلى الرغم من الاتجاهات التصاعدية خلال العقود الماضية في مجال زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الدول العربية، إلا أن متوسط هذه النسبة البالغ حالياً نحو 29 في المائة، يعتبر الأدنى بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، كما يوضح الشكل (9).

الشكل (9) : نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في الأقاليم الرئيسية (2000)



المصدر : الشكل (1) والملحق (16/2).

وقد أحرزت غالبية الدول العربية تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز مشاركة الإناث في القوى العاملة، إلا أنه على الرغم من ذلك، ما تزال فجوة النوع الاجتماعي في القوى العاملة وفي البطالة كبيرة، ولصالح الذكور، في غالبية الدول التي توفرت عنها البيانات. كما تبين أن قطاع الخدمات يستحوذ على غالبية القوى العاملة من الإناث، يلي ذلك قطاع الزراعة ومن ثم قطاع الصناعة. ويعتبر القطاع العام المشغل الرئيسي بالنسبة للإناث الناشطات اقتصادياً، ويستقطب القطاع غير المنظم نسبة كبيرة من الإناث، في الوقت الذي مازالت فيه نسبة صاحبات الأعمال ضئيلة جداً في الدول العربية.

ومن المتوقع أن تحرز الدول العربية مزيداً من التقدم في مجال مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خلال السنوات القادمة من خلال عدد من الإجراءات قد تشمل سن القوانين والتشريعات التي تشجع عمل المرأة وتقدمها المهني، وتعزيز التعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمية المهمة بقضايا المرأة العاملة، وتوعية المرأة بأهمية سعيها وراء فرص التعليم والعمل المناسبة لها، ومشاركتها في إتخاذ القرارات العليا لمجتمعها، وتجاوز الحواجز التقليدية المعيقة لها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي يقوم بتنفيذها عدد كبير من الدول العربية تعتبر فرصة يمكن الاستفادة منها للنهوض بوضع المرأة العربية، خاصة فيما يتعلق بمشاركتها في سوق العمل، وخصوصاً إذا توفر الدعم التشريعي والاجتماعي لها، عبر ما تتيحه هذه الإصلاحات على المدى الطويل من نمو مستدام وزيادة في فرص العمل. وبحسب المعلومات والدراسات المتوفرة، فإن برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي في غالبية الدول العربية لا تولي مسألة تأثير الإصلاحات على وضع المرأة اهتماماً خاصاً، نظراً لتركيز هذه البرامج على معالجة الإختلالات الاقتصادية وتحقيق الإستقرار الداخلي. كما أن بعض هذه الدول قد اتخذ إجراءات كفيلة لتخفيف وطأة الآثار السلبية لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي على الفئات المتضررة، ومنها تأمين شبكات الحماية وصناديق التنمية الاجتماعية، إلا أن هذه الإجراءات قلما استهدفت المرأة بشكل محدد.

وقد تتطلب مراعاة النوع الاجتماعي في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية اتخاذ خطوات هامة وعملية، بمساندة المؤسسات الدولية والإقليمية، كتدريب المعنيين في هذا الأمر على الوسائل والأدوات المتاحة لرصد تأثيرات هذه السياسات على كل من النوعين، وجمع البيانات، وعقد الندوات والمناقشات حول هذا الموضوع، وإتاحة المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في دعم الجهود الرامية لإنجاح هذه السياسات.